اقتصاد

عجز تاريخي لموازنة العراق

بغداد ـ **عمار حميد**

كشف مسؤول عراقي، أن العجز المقدر في موازنة العام الجاري يصل إلى 80 تريليون دينار (65 مليار دولار)، ليعد بذلك أعلى رقم في تاريخ البلد المصدر للنفط، بينما تعصف إيرادات تصدير الخام المتراجعة وتداعيات تفشي فيروس كورونا والفساد بالوضع المالي والاقتصادي للدولة.

وبعد مرور أكثر من 8 أشهر من العام، يتجه البرلمان للتصويت على الموازنة، خلال موعد أقصاه مطلع أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وفق تأكيد المسؤول لـ«العربي الجديد».

وقال المسؤول: «رغم اقتراب العام على الانقضاء، إلا أنه كانت هناك إشكالية قانونية حول ضرورة وجود موازنة لمعرفة الإيرادات وما تم إنفاقه والعجز، لذلك فإن الموازنة لن تشهد خلافات على اعتبار أنها بمثابة فعل ماض، وسط تفهم غالبية الكتل السياسية لذلك رغم وجود اعتراضات على التفاوت بين نفقات المحافظات». وأضاف أن «موازنة هذا العام ستبلغ نحو 148 تريليون دينار، باعتماد سعر النفط عند 40 دولاراً للبرميل، ومن دون أي درجات وظيفية جديدة، بسبب فوضى التعيينات العشوائية الأخيرة التي حدثت فترة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي»، واصفا إياها بـ«الاستثنائية». من جانبه، قال فلاح عبد الكريم، عضو اللجنة المالية في البرلمان في تصريح لـ«العربي الجديد» إن موازنة العام الجاري «من أسوأ موازنات العراق، بسبب سوء الإدارة والتخطيط من قبل حكومة مصطفى الكاظمي وسلفه عادل عبد المهدي». وأضاف: «إقرار موازنة 2020 رغم مرور أكثر من ثمانية أشهر عليها يُعد فقط بمثابة مسوغ قانوني في يد الحكومة حول الإنفاق المالي، وكذلك ضمان عدم تكرار ما حدث في عام 2014 عندما اختفت أضخم موازنة في العراق»، واصفا حجم العجز المالي لهذا العام بـ«الكارثي»، ويصل إلى نحو 60% من إجمالي الموازنة.

وكان العجز في موازنة العام الماضي قد بلغ 23 مليار دولار، بينما سجل في العام السابق عليه حوالي 11 مليار دولار، ما يظهر أن العجز المقدر في موازنة العام الجاري يعادل ما يقرب من ثلاثة أضعاف المبلغ المسجل العام الماضي ونحو ستة أضعاف ما تم تسجيله في 2018. وفي السياق، أكد علي الفريجي، الخبير الاقتصادي، أن أحد المبادئ الأساسية لموازنة أي دولة هو رسم الاستراتيجية الإنفاقية والاستثمارية للسنة المالية المقبلة، ووضع مسارات لكيفية استثمار ما يدخل للدولة من إيرادات لبناء الاقتصاد العراقي وتطويره، ما يجعل إقرار الموازنة في ما تبقى من عام 2020 «محط جدل كبير». وقال الفريجي: « جميع أهداف موازنة هذا العام، تبددت ونحن في الربع الأخير من العام»، مضيفا أن «إقرار الموازنة أو عدمها سيكون إجراء روتينيا لا يحمل أي جدوى اقتصادية».

وتابع أن «سلبيات إقرار الموازنة في هذا الوقت ستكون مؤثرة وكبيرة على موازنة العام المقبل، بسبب الثغرات الكبيرة في بنائها الاقتصادي بالإضافة إلى حجم الإخفاقات الاقتصادية والإدارية السابقة».

يشار إلى أن العراق لم يقر الموازنة المالية جراء استقالة الحكومة السابقة، مطلع العام الجاري تحت وطأة احتجاجات شعبية غير مسبوقة، ومن ثم تفشي وباء كورونا في البلاد، والذي تسبب في أزمة مالية نجمت عن انخفاض كبير في أسعار النفط إلى أدنى مستوى.

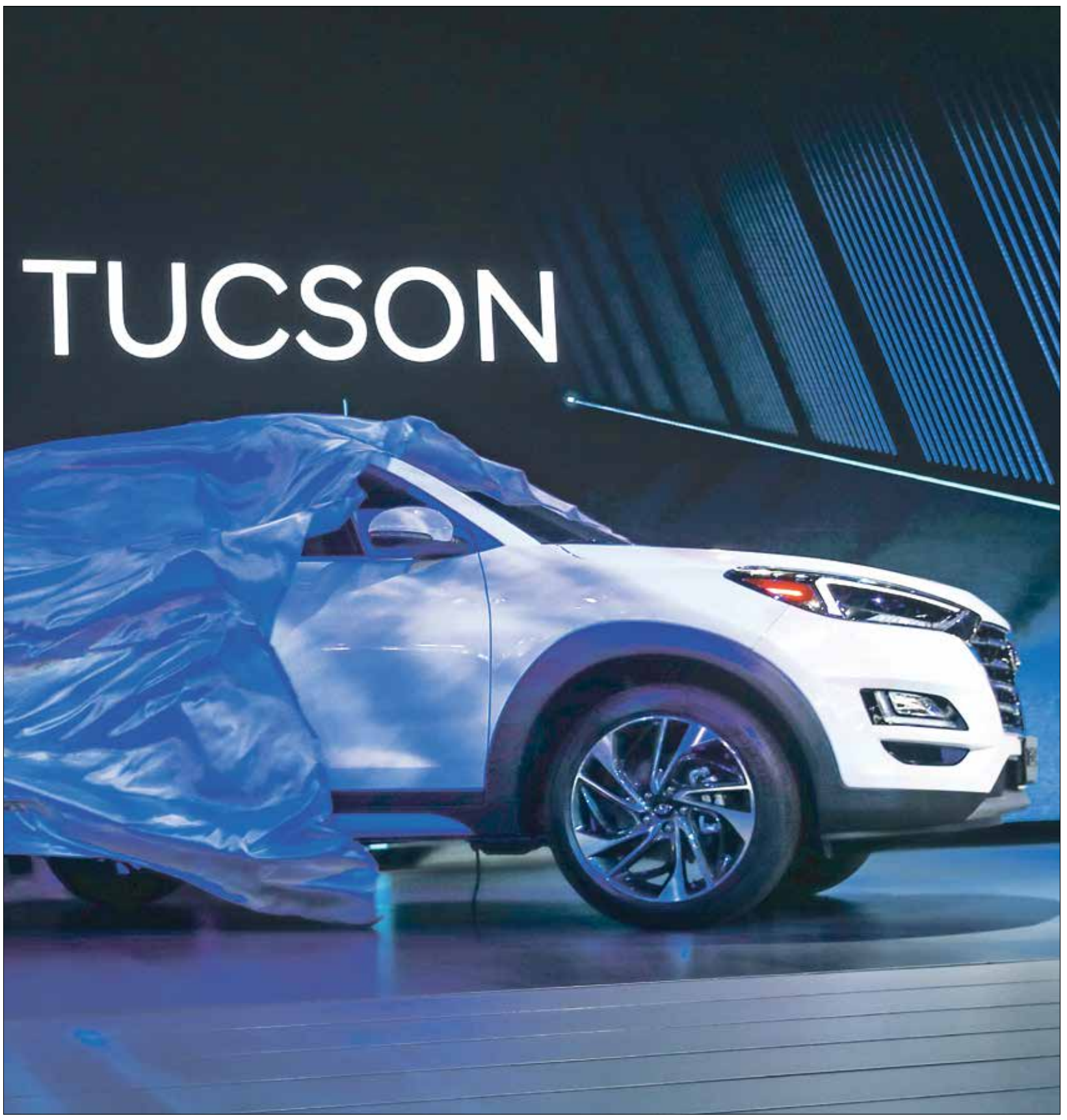

(Getty)

كورونا يدفع هيونداي لتسويق جديد

تقوم شركة هيونداي للسيارات، بإنشاء قناة مرئية متخصصة تكشف من خلالها النقاب عن السيارات الجديدة، لتصل إلى الزبائن حتى منازلهم، بجانب توسيع العروض عبر شبكة الإنترنت في مختلف أنحاء العالم. وهذه هي طريقة هيونداي للبقاء في عصر جائحة فيروس كورونا الجديد، التي لا يبدو أنها تهدأ، حيث أنشأت الشركة، وفق وكالة يونهاب للأنباء الكورية الجنوبية، أمس الإثنين «قناة هيونداي» وستبدأ البث المباشر مع كشف النقاب عن سيارة «توسان» الجديدة، اليوم الثلاثاء. كما يمكن تحميل محتويات هيونداي عبر الموبايل والحاسوب في حوالي 190 دولة. وقال مسؤول في هيونداي إن الشركة تخطط أيضا لتجهيز «معرض أون لاين»، يشارك فيه 934 وكيلاً للمبيعات من 20 دولة حتى نهاية العام.

أخبار

الإنتاج الصناعي التركي يتسارع

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع الإنتاج الصناعي التركي بنسبة 4,4% على أساس سنوي في يوليو/ تموز الماضي، متجاوزا التوقعات ومواصلا التسارع منذ إعادة فتح الاقتصاد في يونيو/ حزيران عقب إغلاقات مكافحة

فيروس كورونا الجديد.

وفي استطلاع أجرته رويترز، كان من المتوقع نمو الناتج الصناعي 3% على أساس سنوي في يوليو/ تموز. ومقارنة بالشهر السابق، ارتفع إنتاج قطاع الصناعات التحويلية 8,8%، حسب ما ذكره معهد الإحصاء التركي، أمس الإثنين.

ورصدت تركيا أول إصابة بالفيروس لديها في 11 مارس/ آذار، ليعقب ذلك مباشرة توقف العديد من المصانع، مما أدى إلى تراجع الإنتاج 31,4% في إبريل/ نيسان و19,9% في مايو/ أيار، بينما ارتفع 0,1% في يونيو/ حزيران.

في السياق، قال اتحاد صناعة السيارات، إن إنتاج السيارات قفز بنسبة 44% على أساس سنوي في أغسطس/ آب. وفي الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى أغسطس/ آب، تراجع الإنتاج 23%، في حين انخفضت الصادرات 35%.

مناقصة قمح للسعودية

قالت المؤسسة السعودية العامة للحبوب، أمس الإثنين، إنها اشترت 745 ألف طن من القمح في أحدث مناقصة عالمية تطرحها. واشترت المؤسسة 60 ألف طن من القمح بنسبة بروتين 11% عند سعر يبلغ 245,37 دولارا للطن تسليم نوفمبر/ تشرين الثاني و685 ألف طن بنسبة بروتين 12,5% عند متوسط سعر 251,13 دولارا للطن للتسليم على فترات بين نوفمبر/ تشرين الثاني ويناير/ كانون الثاني.

صفقة بـ 40 مليار دولار

قالت شركتا «إنفيديا» و«آرم هولدنجز» إن الأولى ستشتري مصمم الرقائق البريطاني من مجموعة «سوفت بنك» بمقابل يصل إلى 40 مليار دولار، في صفقة ستعيد تشكيل صناعة أشباه الموصلات عالميا.

تضع الصفقة مورداً حيوياً لشركة «أبل» والعديد من الشركات الأخرى في القطاع تحت سيطرة لاعب وحيد، ومن المحتمل أن تواجه معارضة من الجهات الرقابية ومنافسي إنفيديا، أكبر شركة أميركية منتجة للرقائق من حيث القيمة السوقية.

وفي ما يخص سوفت بنك، فإن الصفقة بمنزلة تخارج مبكر من «آرم» التي اشترتها قبل أربعة أعوام فقط مقابل 32 مليار دولار.

السودان يتوقع استلام 90% من تعهدات المانحين بنهاية العام

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

قالت وزيرة المالية والتخطيط الاجتماعي في السودان، هبة محمد علي، إن الحكومة السودانية تتوقع إيفاء المانحين الدوليين بـ 90% من تعهداتهم لدعم الفترة الانتقالية، التي أعلنوا عنها من قبل، بنهاية العام الجاري 2020، مشيرة إلى وصول بعض هذه التعهدات بالفعل. وكانت عدد من الدول ومؤسسات التمويل الدولية، التي شاركت في مؤتمر شركاء السودان الذي انعقد في برلين في يونيو/حزيران الماضي، قد تكفلت بنحو 1,8 مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد السوداني المنهك. وحول مدى جدوى الإجراءات الأمنية التي أعلنتها الحكومة، الخميس الماضي، لوقف نزيف تدهور العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار، ووقف المضاربات في أسعار الذهب وتهريبه، أشارت وزيرة المالية في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» إلى أن وزارتها تدرك أن الإجراءات الأمنية المتمثلة في تفعيل حالة الطوارئ الاقتصادية ليست وحدها كفيلة بمعالجة ما يحدث، وإن الوزارة تطبق معها حلولاً اقتصادية متوسطة المدى وأخرى طويلة المدى، وتنفيذ الخطتين، هو الذي سيقود إلى النجاح. وأضافت أن الحلول الأمنية نفسها ليست مجرد قرارات على الورق، مشددة على أهمية تنفيذ فاعل للقانون تجاه المتاجرة بالعملات الأجنبية خارج النظام المصرفي والمضاربة في السلع الاستراتيجية، خاصة أن القانون في السابق كان يصدر و«ويوضع في الرف دون تنفيذ».

وفي إطار تفعيل الطوارئ الاقتصادية، اتخذ السودان قراراً بتشكيل قوات مشتركة من الجيش والشرطة والمخابرات والدعم السريع لملاحقة تجارة العملة وتهريب الذهب وبقية السلع الاستراتيجية.

وبحسب متابعات «العربي الجديد» فإن القوات المشكلة حديثاً باشرت مهامها بإلقاء القبض على مجموعة من تجار العملة، وبدأت حملة مداهمات واسعة لأماكن عملهم، فيما خلت منطقة وسط الخرطوم مما يعرف محلياً بـ«السريحة» الذين يعرضون شراء وبيع العملات الأجنبية في الطرقات.

وفي هذه الأثناء تراجع سعر صرف الدولار في السوق الموازية من 250 جنيهاً إلى 200 جنيه، يحدد البنك المركزي السعر الرسمي للدولار بـ 55 جنيها. وبجانب تدهور العملة السودانية، يعاني البلد من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، فضلا عن الخسائر الفادحة الناجمة عن الفيضانات التي ضربت البلاد في الأيام الماضية.

محور

التطبيع مع الاحتلال بيع خاسر

لم تخفِ حكومة الاحتلال الإسرائيلي، سعادتهَا بمكاسبها من التطبيع مع الإمارات والبحرين، مؤكدة أن اقتصادها سيحصد مليارات الدولارات من الدولتين الخليجيتين ومن الاتفاق الذي وصفه خبراء اقتصاد بـ«البيع الخاسر». تبدو الثروات المتبقية للدول الخليجية في مرمى الاستهداف الإسرائيلي بصفقات سلاح إضافية، والعديد من السلع والخدمات، الأمر الذي يعزز خطوات الاحتلال في تصفية حركات المقاطعة الدولية للشركات الإسرائيلية.

خطوات إسرائيلية متسارعة نحو إبرام صفقات مع الإمارات (فرانس برس)

صفقات إسرائيلية بالمليارات

الإمارات والبحرين تتقربان بالمال والنفط... والحصاد غائب

عصر جديد لإسرائيل ومكاسب بمليارات الدولارات.. هكذا لخص رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، رؤيته لما وصفها بـ«اتفاقيتي السلام» مع الإمارات والبحرين

احمد الزعبي

تبدو الثروات المتبقية للدول الخليجية التي دبت الصراعات السياسية بينها في السنوات الأخيرة، وأنهكت مالياتها صفقات سباق التسلح، وتراجع عائدات النفط، في مرمى الاستهداف الإسرائيلي بصفقات سلاح إضافية، ودخول أسواقها بالعديد من السلع والخدمات، بعد سنوات طويلة من سياسة المقاطعة وغلق الأبواب، فضلاً عن الولوج إلى قطاع الطاقة الذي ظل لعقود الذهب الأسود لدول الخليج.

فقد تسارعت الخطوات الإسرائيلية نحو إبرام صفقات في القطاعات المالية والتكنولوجية والصحية والسياحية وغيرها مع الإمارات، في أعقاب إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن إشهار التطبيع بين أبوظبي وتل أبيب، في الثالث عشر من أغسطس/آب الماضي.

وأجمع خبراء اقتصاد على أن دولة الاحتلال هي المستفيد الأول والأخير من قرارات التطبيع والاتفاقات الاقتصادية وليست الدولتين الخليجيتين، التي تبدو مكاسبهما الاقتصادية غامضة من وراء هذه الخطوة.

وقبيل صعوده الطائرة التي أقلعت من مدينة تل أبيب إلى واشنطن، أمس، لحضور مراسم توقيع اتفاقيتي التطبيع، قال نتنياهو، بحسب بيان صدر عن مكتبه جمع تصريحاته: «هذه الاتفاقيات ستوجد السلام الدبلوماسي مع الإمارات، وستضخ المليارات في اقتصادنا، من خلال الاستثمارات والتعاون والمشاريع المشتركة».

وقال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت محمد الهاجري لـ«العربي الجديد» إن إسرائيل هي المستفيد الأول والأخير من التطبيع السياسي والاقتصادي بين البلدين، حيث ستقوم الإمارات بضخ أموالها لخدمة الاقتصاد والشركات الإسرائيلية، مشيرا إلى أن الإمارات ليس لديها أي منتجات تقدمها لدولة الاحتلال سوى النفط.

وأكد الهاجري: «بالطبع ستكون دولة الاحتلال سعيدة بالتطبيع مع دول الخليج»، مشيرا إلى أن الميزان التجاري بين البلدين سيميل إلى مصلحة إسرائيل التي ستسعى إلى إغراق الأسواق الإماراتية والبحرينية بمنتجاتها»، والأسبوع الماضي، توقع بنك هبوعليم، أكبر كيان مصرفي بدولة الاحتلال، بدء العمل مع بنوك في الإمارات، فور توقيع اتفاق تطبيع العلاقات بين أبوظبي وتل أبيب، اليوم الثلاثاء. وقال الرئيس التنفيذي للبنك، دوف كوتلر، خلال زيارته للإمارات: «أعتقد أننا سنتمكن من العمل مع النظام المصرفي هنا، عقب توقيع الحكومتين على الاتفاق الأسبوع المقبل».

كما ذكر بنك أبوظبي الأول، أكبر بنوك الإمارات، أنه سيبدأ مناقشات مع هبوعليم التطبيع السياسي والاقتصادي بين البلدين، حيث ستقوم الإمارات بضخ أموالها لخدمة الاقتصاد والشركات الإسرائيلية، مشيرا إلى أن الإمارات ليس لديها أي منتجات تقدمها لدولة الاحتلال سوى النفط.

وأكد الهاجري: «بالطبع ستكون دولة الاحتلال سعيدة بالتطبيع مع دول الخليج»، مشيرا إلى أن الميزان التجاري بين البلدين سيميل إلى مصلحة إسرائيل التي ستسعى إلى إغراق الأسواق الإماراتية والبحرينية بمنتجاتها»، والأسبوع الماضي، توقع بنك هبوعليم، أكبر كيان مصرفي بدولة الاحتلال، بدء العمل مع بنوك في الإمارات، فور توقيع اتفاق تطبيع العلاقات بين أبوظبي وتل أبيب، اليوم الثلاثاء. وقال الرئيس التنفيذي للبنك، دوف كوتلر، خلال زيارته للإمارات: «أعتقد أننا سنتمكن من العمل مع النظام المصرفي هنا، عقب توقيع الحكومتين على الاتفاق الأسبوع المقبل».

كما ذكر بنك أبوظبي الأول، أكبر بنوك الإمارات، أنه سيبدأ مناقشات مع هبوعليم

سياحة وتجارة مع المنامة

قالت وكالة أنباء البحرين، أمس الاثنين، إن اتصالا هاتفيا بين وزير الصناعة والتجارة والسياحة زايد بن راشد الزياني، ووزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي وفير اكونيس، بحث التعاون بين البلدين في مجالات التجارة والصناعة والسياحة. وأضافت الوكالة: «تم خلال الاتصال مناقشة العديد من جوانب التعاون بين البلدين تحت مظلة السلام، مما سينعكس إيجابا على اقتصاديات البلدين».

وبنك لئومي وهو إسرائيلي أيضا. وجاءت الخطوات المتسارعة نحو تخليق نتائج للتطبيع، مع إصدار الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، مرسوماً نهاية أغسطس/آب الماضي، يلغي قانون مقاطعة إسرائيل، بما يسمح بعقد اتفاقيات تجارية أو مالية وغيرها مع هيئات أو أفراد إسرائيليين.

ويلغي المرسوم رسميا قانون 1972 الذي صدر مع تشكيل الدولة الإماراتية، والذي عكس الموقف الذي كانت تؤيده الدول العربية في ذلك الوقت بأن الاعتراف بإسرائيل لن يأتي إلا بعد أن تكون للفلسطينيين دولة مستقلة خاصة بهم.

> إسرائيل تتوقع وصول التبادل التجاري مع الإمارات إلى 4 مليارات دولار

وقال فايز عبد العزيز، مدير وحدة البحوث والاستثمار في مركز الخليج العربي للاستشارات الاقتصادية، لـ«العربي الجديد» إن من المتوقع أن تنخرط دول خليجية أخرى في التطبيع مع الاحتلال، مشيرا إلى تطبيع الإمارات والبحرين، جاء بموافقة السعودية، خاصة أن فتح المجال الجوي السعودي أمام الطيران الإسرائيلي مؤشر واضح على منح الضوء الأخضر للتطبيع.

وشدد عبد العزيز، خلال اتصال هاتفي، على أن الرهان على دعم الإدارة الأميركية قد يؤدي إلى نتائج وقتية تخدم توجهات الدول المطبعة في المنطقة لفترة وجيزة، لكنه في الواقع سيخدم الاقتصاد الإسرائيلي في الأساس ويساهم في خفض البطالة للشعب الإسرائيلي، في ظل التهافت غير المسبوق لعدد من الدول الخليجية والعربية على توقيع اتفاقات مع دولة الاحتلال.

وفيما تشير التوقعات إلى أن التطبيع السعودي مع دولة الاحتلال بات قريبا، حذر عبد العزيز من استنزاف الموارد المالية السعودية وتوجيهها إلى دولة الاحتلال من أجل إرضاء إدارة ترامب، التي تسعى إلى تحقيق إنجازات وهمية على حساب القضية الفلسطينية والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني الأعزل.

وأمس الاثنين، وصف رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، مراسم توقيع اتفاقات التطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين في واشنطن بأنها «يوم أسود في تاريخ الأمة العربية». وقال اشتية، في بداية الاجتماع الأسبوعي للحكومة في رام الله «نشهد غدا يوماً أسود في تاريخ الأمة العربية وهزيمة لمؤسسة الجامعة العربية، التي لم تعد جامعة بل مفرقة، وإسفينا للتضامن العربي».

بدوره، دعا أستاذ الاقتصاد والمحلل المالي السعودي المتواجد في باريس منصور إبراهيم، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، السعودية، إلى توظيف الاستثمارات الضخمة في خدمة القضية الفلسطينية، وليس تعزيز قدرات دولة الاحتلال مالياً واقتصادياً من خلال التطبيع وعقد الاتفاقات الاستثمارية والاقتصادية.

على جانب آخر، قال الباحث الاقتصادي الكويتي، خلدون المضاحكة في تصريح لـ«العربي الجديد» إن موقف بلاده واضح من التطبيع مع إسرائيل، حيث ترفض الكويت التطبيع، ولا تسمح للطيران الإسرائيلي بعبور الأجواء الكويتية، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الكويت هي الدولة العربية الوحيدة التي لديها قانون يجرم التطبيع مع دول الاحتلال.

للاحتلال يُعدد مكاسبه... ورهان على تصفية «المقاطعة»

تراهن دولة الاحتلال الإسرائيلي على اتفاقيات التطبيع، للفكاك من تأثير أزمة اقتصادية خانقة، لتُعدد مكاسبها في مختلف القطاعات، بجانب تصفية حركة المقاطعة الدولية التي تستهدف شركاتها

صالح النعامي

لم يكن من سبيل الصدفة أن يحرص رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بشكل حثيث ومتواصل، على طمأنة الإسرائيليين بأن مسار التطبيع الكامل الذي سلكته كل من الإمارات والبحرين، والذي يدّعي أن دولا عربية أخرى ستنضم إليه، سيفضي إلى إحداث تحول هائل على الواقع الاقتصادي في إسرائيل.

فقد تزامن الإعلان عن اتفاقي التطبيع الكامل مع الإمارات والبحرين، مع وقوع إسرائيل تحت تأثير أخطر أزمة اقتصادية تمر بها منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي بسبب مواجهة تبعات تفشي وباء كورونا.

أحد أوضح مظاهر الرهان الإسرائيلي على العوائد الاقتصادية لاتفاقات التطبيع مع البلدين، يتمثل في أن هذه الاتفاقات بعثت الحياة من جديد في وزارة التعاون الإقليمي، التي مُنحت للقيادي اليكوري أوفير أوكينوس كترضية، وهي وزارة عادة لا تمارس أنشطة ذات تأثير على الواقع الاقتصادي الإسرائيلي.

وأبلغ أوكينوس إذاعة «كان» الرسمية أن وزارته شرعت في عقد لقاءات مع ممثلي الشركات الإسرائيلية المختلفة لبحث فرص الاستثمار في الدول الخليجية.

وحسب أوكينوس، فإن التقديرات الأولية لحجم المردود الاقتصادي السنوي لفتح السوق الإماراتي فقط أمام الشركات الإسرائيلية يقدر بـ 500 مليون دولار، في المرحلة الأولى.

لكن دوبي أميتاي، رئيس قطاع الأعمال في إسرائيل، يقدّر، في تحليل نشرته صحيفة «كلكليست» الاقتصادية مؤخرا، بأن حجم التبادل التجاري مع الإمارات سيصل إلى عدة مليارات من الدولارات في العام.

وفيما يتعلق بالمجالات التي يمكن للشركات الإسرائيلية الاندماج من خلالها في أسواق الدول الخليجية بعد التطبيع، فإنها، حسب تقديرات الجهات الرسمية والخبراء في تل أبيب، تختلف باختلاف الدول الخليجية ذاتها.

ولا خلاف بين المستويات الرسمية والخبراء الاقتصاديين في إسرائيل على أن اندماج الشركات الإسرائيلية في السوق الإماراتي والتعاون في تدشين مشاريع مشتركة ينطوي على طاقة كبيرة.

ويرى رئيس قطاع الأعمال الإسرائيلي، الذي يكتسب تقديره أهمية كبيرة بفعل موقعه، أن حقيقة أن اقتصاد الإمارات لا يعتمد بشكل خاص على صادرات النفط يحمل في طياته طاقة كامنة لتوسيع مجالات عمل الشركات الإسرائيلية في السوق الإماراتي. كما أن قطاع السياحة في إسرائيل، كما يرى أميتاي، مرشح للازدهار في أعقاب اتفاقات التطبيع مع الإمارات ومع الدول الخليجية عموماً، على اعتبار أن السياح الخليجيين بشكل عام «أثرياء» وهو ما يبشر بإنعاش الكثير من المرافق الاقتصادية الإسرائيلية.

وتفتح اتفاقات التطبيع الباب على مصراعيه أمام الشركات الإسرائيلية المتخصصة في إنتاج التقنيات الزراعية أيضا، وتحديداً تلك المتعلقة بالزراعة الصحراوية، وعبر اعتماد تقنيات ري تضمن استغلال المياه، بحيث تمثل حلولاً لمشاكل الإمارات في هذا الجانب، كما يرى أميتاي، الذي يشير إلى أن قيمة ما تستورده الإمارات من الفواكه سنوياً يبلغ 1,1 مليار دولار، ومن الخضار بقيمة 2,6 مليار دولار.

ولعل التعاون بين المؤسسات المصرفية في كل من إسرائيل والإمارات هو أحد مجالات التعاون المرشحة للتطور، حيث إن بروتوكول التعاون الوحيد ضمن بروتوكولات التعاون التي يتضمنها الاتفاق بين تل أبيب وأبوظبي، الذي تم توقيعه بالفعل، هو بروتوكول التعاون في المجال المصرفي، في حين شرع بنك «الهبوعليم»، الذي يعد أكبر البنوك الإسرائيلية في مفاوضات للتوصل إلى الشراكة مع بنك إماراتي.

ويلفت موران زاغا، الباحث في معهد دراسة السياسة الإقليمية والخارجية لإسرائيل (ميتفيم)، الأنظار إلى فرصة أخرى تنتظر إسرائيل في أعقاب توقيع الاتفاق مع الإمارات، وتتمثل في توظيف الموانئ الإماراتية في تسويق البضائع الإسرائيلية إلى جميع أرجاء العالم.

وفي تحليل نشرته صحيفة هآرتس، يقول زاغا إن إسرائيل بإمكانها استغلال ميناء «جبل علي» الإماراتي الذي يعد أكبر الموانئ في المنطقة، في فتح مسارات تجارة متعددة، بحيث تتمكن من نقل بضائعها إلى منطقة جنوب شرق آسيا.

ارتفاع كبير للبطالة في إسرائيل بسبب جائحة كورونا (فرانس برس)

مصر والأردن... خسائر وابتزاز بسبب الغاز

عمان ـ زيد الدبيسية
القاهرة ـ العربي الجديد

رغم ترويج الإمارات والبحرين، أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل يحمل آفاقا اقتصادية إيجابية، إلا أن تجربتي مصر والأردن اللتين تعدان أول من طبع عربياً مع دولة الاحتلال تظهر عكس ذلك، حيث تعرضتا، وفق خبراء اقتصاد وبرلمانيين، لـ«ابتزاز والخسائر من خلال صفقات الغاز والتصدير عبر ما يُعرف باتفاقية «الكويز».

ورغم توقيع مصر اتفاق سلام مع إسرائيل عام 1979، وإبرام الأردن اتفاقاً مماثلاً عام 1994، إلا أن الخوض في صفقات اقتصادية علنية مع دولة الاحتلال تأخر لسنوات طويلة، على عكس هرولة أبوظبي والمنامة نحو إبرام شراكات في مختلف المجالات قبيل اتفاق التطبيع. وأبرمت مصر اتفاق تصدير الغاز لإسرائيل في 2005، لتمد بمقتضاه شركة الكهرباء الإسرائيلية بنحو 1,7 مليار متر مكعب سنوياً لمدة 20 عاماً، بسعر بخس تراوح بين 70 سنتاً و1,5 دولار للمليون وحدة حرارية، بينما وصل سعر الكلفة آنذاك إلى 2,65 دولار. لكن سرعان ما تبدّل المشهد وتحولت مصر إلى بلد مستورد من دولة الاحتلال بسعر مبالغ فيه وصل، وفق تقرير لهيئة الإذاعة الإسرائيلية في يناير/كانون الثاني الماضي، إلى ما يتراوح بين 5 دولارات و5,5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية.

وقال مسؤول في قطاع الطاقة المصري لـ«العربي الجديد» إن «إسرائيل استغلت توقف مصر عن تصدير الغاز إليها، لابتزازها من خلال دعوى تحكيم دولي قضت في فبراير/شباط 2018 بتغريم القاهرة أكثر من مليار دولار»، مضيفاً أن مصر أبرمت من خلال القطاع الخاص اتفاقا لاستيراد الغاز من إسرائيل لمدة 15 عاما، في صفقة تصل قيمتها إلى 20 مليار دولار.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2004، وقّعت مصر والولايات المتحدة وإسرائيل اتفاقا باسم «الكويز» يسمح بدخول منتجات مصرية «ذات مكون إسرائيلي» إلى الأسواق الأميركية من دون جمارك.

ونص الاتفاق على ألا تكون نسبة المكونات المصنعة في مصر أقل من 35% وأن تحتوي على 11,7% من المكونات الإسرائيلية، بينما كانت إسرائيل قد طلبت أن تصل نسبة مكوناتها إلى 17%، وهو ما أعادت المطالبة به في سنوات لاحقة.

ولا يبدو المشهد مختلفاً كثيراً مع الأردن، حيث اتفقت عمان عام 2016 على استيراد الغاز من دولة الاحتلال لمدة 15 عاما بقيمة تصل إلى 15 مليار دولار.

وتعتبر اتفاقية الغاز أكبر مشروع تطبيعي أصبح قائماً بين الأردن والاحتلال الإسرائيلي، رغم المعارضة الشديدة التي أبداها الشارع الأردني ورفض مجلس النواب لها والتصويت بإجماع أعضائه لرفض الاتفاقية مرتين. وبموجب الاتفاقية، فقد بدأ ضخ الغاز المستخرج من السواحل الفلسطينية المحتلة، للأردن منذ بداية العام الحالي 2020.

تظاهرة في الأردن عام 2016 احتجاجاً على اتفاق استيراد الغاز من إسرائيل (فرانس برس)

وقال عضو لجنة الطاقة في مجلس النواب الأردني، موسى هنطش، إن الحكومة أصرت وللأسف على تنفيذ الاتفاقية رغم المعارضة الشديدة لها، مبررة ذلك بالحاجة الماسة إلى الغاز لتعزيز أمن التزود بالطاقة.

وأضاف هنطش لـ«العربي الجديد» أن كافة القوى الوطنية والشعبية ستواصل الضغط على الحكومة لإلغاء الاتفاقية، لا سيما وأن هنالك مصادر متعددة لاستيراد الغاز الطبيعي.

نشاط إسرائيلي سياحي في سقطرى؟

تستثمر الإمارات في توسيع نفوذها وبسط سيطرتها على جزيرة سقطرى اليمنية، وسط مخاوف متصاعدة من فتح أبواب الجزيرة للإسرائيليين

عدن ـ محمد راجح

منذ بسط الإمارات عبر أذرعها العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي تدعمه، سيطرتها في يونيو/حزيران الماضي على الجزيرة اليمنية الاستراتيجية الغنية بالثروات والموارد الاقتصادية، وإخراج القوات الحكومية من مختلف المواقع الأمنية والعسكرية والمنافذ مثل المطار والميناء، تسارعت وتيرة إرسال الخبراء والوفود الاقتصادية لإدارة الميناء والتحكم بالمطار والشروع في تأسيس مشاريع اقتصادية وسياحية في الجزيرة. وقالت مصادر محلية في الجزيرة اليمنية لـ«العربي الجديد»، إن هناك تحركات إماراتية واسعة ومشبوهة في سقطرى منذ إعلانها تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي. وأشارت المصادر إلى وصول سفينة منذ نحو عشرة أيام على متنها خبراء ووفود اقتصادية وآلات ومعدات اتصالات متقدمة وحزم من ألواح الطاقة الشمسية، يبدو أنه سيتم استخدامها من قبل الخبراء والوفود التي وصلت والاستعانة بها لإنجاز ما أتوا من أجله من مشاريع، والتي يرجح أن تكون بحسب المصادر في المواقع التي تم مسحها وتحديدها سلفاً قبل الإمارات وحلفائها بالجزيرة خصوصاً بعد إعلانها تطبيع علاقتها مع إسرائيل.

وتركز على الثروات الطبيعية والمواقع السياحية في الجزيرة الشهيرة بموقعها ومقوماتها السياحية الكبيرة. وكانت سلطات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا في الجزيرة والمتحكمة بالمطار وبعض المنافذ والمواقع الأخرى قد قامت مؤخراً بتعليق العمل بالتأشيرات والإجراءات المتبعة في المطارات للقادمين إلى أرخبيل سقطرى، وسط أنباء تتحدث عن تخصيص المطار للاستخدام الخاص من قبل الإمارات وحلفائها بالجزيرة خصوصاً بعد إعلانها تطبيع علاقتها مع إسرائيل.

> تحركات إماراتية واسعة في سقطرى منذ الإعلان عن التطبيع

في سياق، توقع الباحث الاقتصادي صادق علي، أن يكون هناك اختطاف كلي لسقطرى وعزلها عن محيطها اليمني خصوصاً بعد التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، إذ يعتقد علي في حديثة لـ«العربي الجديد» أن هناك مشاريع مشتركة آتية إلى الجزيرة اليمنية تقوم بدرجة رئيسية على السياحة نظراً للتجارب والخبرات الواسعة لقطاع الأعمال الإسرائيلي في قطاع السياحة، إلى جانب كونها جوهرة يمنية فريدة من نوعها، ومصنفة كأحد مواقع التراث العالمي من قبل منظمة اليونسكو، تشير هيئة الإنتاج والاستكشافات النفطية الحكومية إلى أن الجزيرة غنية بالموارد النفطية. وتشهد سقطرى احتجاجات متواصلة من قبل مواطني الجزيرة، على تردي الأوضاع المعيشية والعبث الذي يطاولها. وقال أحد المواطنين من سكان الجزيرة، فضل عدم ذكر اسمه، إن ما يحدث في الجزيرة «شيء مؤلم لا يقبله عقل ولا منطق، من عبث وفوضى ونهب وإذلال متواصل لسكان الجزيرة الذين يشعرون بالقلق الشديد من التواجد الإماراتي المشبوه والحديث المتزايد حول إمكانية جلبها الإسرائيليين للجزيرة سواء عبر مشاريع اقتصادية أو سياحية أو أي شكل من أشكال التواجد». وتنتشر في المياه الإقليمية اليمنية كثير من الجزر متنوعة التضاريس وأكثرها تقع في البحر الأحمر مثل جزيرة كمران، وأرخبيل حنيش، وميون التي تعتبر البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، أما أهم الجزر على البحر العربي فجزيرة أرخبيل سقطرى التي تعتبر أكبر جزيرة في هذا الأرخبيل.

تحقيق

شددت إدارة الرئيس دونالد ترامب حصارها على شركات التقنية الصينية، إذ حظرت التعامل مع هواوي، كما منعت نقل التقنيات الأميركية المتقدمة إلى الشركات الصينية، وأعادت تنظيم كابلات الاتصالات عبر البحار ضمن الحرب التجارية الدائرة مع الصين

حرب تكنولوجية باردة

واشنطن تشدد الحصار على الشركات الصينية

واشنطن ـ **شريف عثمان**

بعد أن صعدت الولايات المتحدة حربها التجارية على المنافس الأكبر لها في الأسواق العالمية، وعاقب رئيسها شركة هواوي ذات المكانة العالية لدى الشعب الصيني، ومنعها من تقديم خدمات الجيل الخامس في بلاده كما العديد من البلدان الأخرى، وحظر على الشركات الأميركية التعامل مع مُصنع شبكات الاتصالات الصيني زي تي إي ZTE لمدة سبع سنوات، بدا واضحاً أن شوطاً جديداً من الصدام قد بدأ بين البلدين، ليأتي فيروس كورونا، الذي ظهر في مدينة ووهان، وانتشر في كافة أنحاء المعمورة، وتسبب في وفاة أكثر من 195 ألف أميركي، وإصابة أكثر من 6,5 ملايين غيرهم، ليزيد من المشاعر الأميركية العدائية للصينيين، وينذر بالمزيد من المواجهات بين قطبي عالمنا الاقتصادي المعاصر.

ووفق مجلة «فوربن أفيرز»، فإن واشنطن تستعد لحرب تكنولوجية باردة مع الصين لن تتوقف أو يتغير مسارها مهما كانت نتائج سباق الانتخابات القادمة، وأنه بعد ثلاث سنوات ونصف من ولايتها الأولى، قامت إدارة دونالد ترامب، أخيراً بتجميع استراتيجية شاملة للمنافسة التكنولوجية مع الصين.

ومن قطع السلاسل التي تزود عمالقة التكنولوجيا الصينية إلى منع المعاملات معها وصولاً إلى مد الكابلات التي تعتمد عليها الاتصالات تحت سطح البحر، وضعت إدارة ترامب الخطوط العريضة لسياسة التكنولوجيا الأميركية تجاه الصين في المستقبل القريب. وتقوم هذه السياسة على تقييد تدفق التكنولوجيا إلى الصين، وإعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية، والاستثمار في التكنولوجيات الناشئة في الداخل.

ومع تعرضها لضغوط كبيرة خلال الأسابيع الأخيرة، وفي محاولة لتجاوز التضييقات عليها من الولايات المتحدة، بعد أن هدد الرئيس الأميركي بحجب بعض التطبيقات الصينية الشهيرة، مثل تيك توك Tik Tok ووي تشات We Chat في بلاده، بالإضافة إلى استبعاد الشركات الصينية من البورصات الأميركية حال عدم التزامها بالمعايير المحاسبية الأميركية، لا يتوقع أحد أن تقف الصين مكتوفة الأيدي في مواجهة العدوان الأميركي الشرس.

وفي الوقت الذي حظرت فيه إدارة ترامب نقل التقنيات الأميركية المتقدمة إلى الشركات الصينية، وأعادت تنظيم كابلات الاتصالات عبر البحار، وعملت على إعادة هيكلة سلاسل الإمداد العالمية لتكون أقل اعتماداً على الشركات الصينية، وزادت من استثماراتها في شركات التكنولوجيا الناشئة داخل البلاد، بدأت الصين تسابق الزمن من أجل إحداث نقلة نوعية في تصنيع أشباه الموصلات، التي كانت تستورد نسبة كبيرة منها من الولايات المتحدة، كما العديد من المنتجات اللازمة لصناعات التكنولوجيا الأخرى. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، عملت بكين على تعبئة شركات التكنولوجيا الموجودة فيها، وتقوية الروابط مع الدول المشاركة في مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، بالإضافة إلى مواصلة حملة التجسس الصناعي الإلكتروني، الأمر الذي مثل «حربا تكنولوجية باردة» واضحة المعالم، سيتحمل تكلفتها الطرفان بكل تأكيد.

وقدر تقرير حديث صادر عن رويتشه بنك الألماني تكاليف حرب التكنولوجيا بأكثر من 3,5 تريليونات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهو ما دفع البلدين باتجاه تسريع التطور التكنولوجي في الداخل، ومن ثم التعامل مع الأمر باعتباره مسألة أمن قومي، حتى إن الصين أصبحت تعد نفسها حالياً لمستقبل لا تعتمد فيه على الولايات المتحدة في تزويدها بالتقنيات الأساسية.

وفي هذا الصدد، صادر عن مجلس العلاقات الخارجية الأميركي تقرير يحذر من أن الصين تسعى لتكون الدولة الرائدة في العالم في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة ستفقد ميزتها التنافسية الرئيسية في هذا المجال، وهو ما يهدد بتراجع قدرتها على الابتكار، وبالتالي تراجع قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وهو ما يعني في النهاية تراجع مكانتها كقوة عظمى.

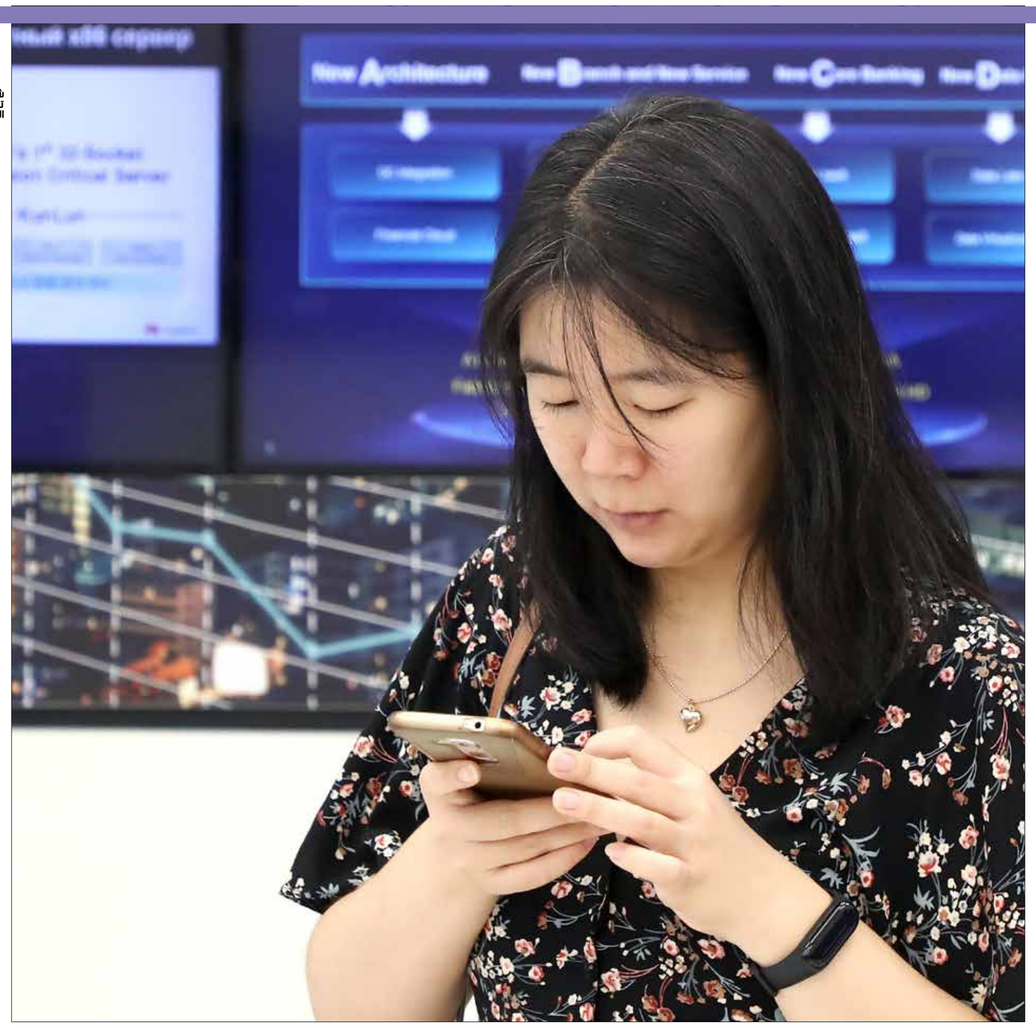
شبكات هواوي تواجه أزمة في الشرائح (Getty)

الشركات الصينية فتحت فروعاً في سنغافورة لتخطي الحظر الاميركي

ولم يكن هذا التوجه الصيني جديداً، حيث سعى صناع السياسات الصينيون خلال السنوات السابقة إلى تقليل اعتماد بلادهم على الولايات المتحدة في صناعة أشباه الموصلات تحديداً.

وفي أكتوبر / تشرين الأول من العام الماضي، أنشأت بكين صندوقاً لتطوير صناعة أشباه الموصلات تصل قيمته إلى 29 مليار دولار، وفي مرحلة لاحقة، قدم المسؤولون الصينيون سياسات أخرى لدعم صناعات الرقائق، تشمل تقديم المزايا الضريبية ودعم البحث والتطوير وتقديم حوافز لشركات أشباه الموصلات الدولية للانتقال إلى الصين.

وفي نفس الاتجاه، عينت شركتان مدعومتان من الحكومة الصينية من مصنعي الرقائق أكثر من 100 مهندس ومدير مخضرم من شركة Taiwan Semiconductor Manufacturing، الشركة الرائدة في صناعة الرقائق في العالم، للمساعدة على اكتساب الخبرات وأحداث النقلة المطلوبة.

وعلى نحو متصل، ومع رفضها التهديدات الأميركية، وتهديدها بالرد بعقوبات مماثلة على الشركات والاستثمارات الأميركية لديها، بدأت بكين في البحث عن بدائل، يمكن من خلالها التحايل على التضييقات الأميركية الأخيرة حال تنفيذها، خاصة بعد فرض واشنطن عقوبات على هونغ كونغ بسبب قانون الأمن القومي الذي شرعته بكين هناك. وبدأت الشركات الصينية مؤخراً محاولات لمد فروع لها في جارتها الصغيرة سنغافورة، تسمح لها بالانطلاق عالمياً، متخطية قرارات حجب وحظر لا تستهدف إلا تحجيمها، كما بدأت العديد من الشركات الصينية خلال الفترة الأخيرة تكثيف الجهود من أجل الدخول في شراكة مع كيانات مؤسسة في سنغافورة، تسمح لها بتخطي القيود الأميركية، كما تفتح لها نافذة على بلدان جنوب شرق آسيا.

وفي طليعة تلك الشركات جاءت مجموعة آنت Ant Group، التابعة لعملاق تجارة التجزئة الصيني علي بابا، والتي تعد أكبر شركة للتكنولوجيا المالية في العالم وتتجاوز قيمتها 150 مليار دولار، وشركة هايتونغ للأوراق المالية، ثاني أكبر شركة سمسرة في الصين، بالإضافة إلى البنك الرقمي وي بنك WeBank، التابع لإمبراطور التقنيات المتقدمة تنسنت.

اسبوع اقتصادي مزدحم

تراجع الدولار أمس الاثنين مقابل العملات الرئيسية الأخرى حيث رفعت موجة من صفقات الدمج والاستحواذ المعنويات في أسواق الأسهم العالمية، بينما يتطلع المستثمرون الى اسبوع مزدحم بمناسبات تشمل اجتماع مجلس الاحتياط الفيدرالي، وتعيين رئيس وزراء جديد لليابان، وتركز الانتباه على الجنيه الاسترليني بينما يستعد البرلمان البريطاني لمناقشة مسودة قانون ينتهك بنود اتفاق بريكست. وساهمت هذه العوامل في تراجع العملة الاميركية وارتفاع صرف اليورو.

131 مليارديراً يدعمون حملة بايدن

يضخ المليارديرات أموالهم لدعم حملة الرئاسة للمرشح الديمقراطي جو بايدن في وقت يجد فيه الرئيس ترامب صعوبة في تمويل الإعلانات التلفزيونية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لقيت الحملة الرئاسية للمرشح الديمقراطي جو بايدن دعماً قوياً من مجتمع المال والأعمال الأميركي، فقد بلغ عدد المليارديرات الذين دعموا بايدن عبر تقديم تبرعات سخية 131 ملياردير، وفقاً لسجلات حملة الانتخابات الفيدرالية في واشنطن. ومن بين المليارديرات الذين يدعمون بقوة المرشح الديمقراطي، جورج سوروس الذي أنفق 8 ملايين دولار على الحملة الانتخابية، وتبرع أخيراً لحملة بايدن بأكثر من نصف مليون دولار. ومعروف عن المليارديرسوروس عداءه الشديد للرئيس دونالد ترامب وهو من الداعمين لتيار العولمة والليبرالية. كما انضم لحملة التبرعات كذلك كل من المليارديرسين بارکر ودستن موسكوفيتز والعديد من كبار أثرياء التقنية الذين يكن لهم الرئيس ترامب العداء.

ويتخوف الأثرياء في الولايات المتحدة من فوز ترامب بدورة رئاسية ثانية لأسباب متعددة، حسب خبراء في السياسة والمال في الولايات المتحدة. إذ إن بعضهم يتخوف من أن فوزه بدورة ثانية سيطلق موجة عارمة من الفوضى في الولايات المتحدة، ولذلك غادر العديد من الأثرياء المدن الكبرى في الولايات المتحدة إلى منتجعات في جزر الكاريبي والشواطئ الأوروبية، بينما يتخوف آخرون من الانتقام بسبب العداء الشخصي مع ترامب، وآخرون يرون أن لديهم مصالح في الحفاظ على العلاقات مع الصين التي تمثل سوقاً مهماً لنمو شركاتهم.

كما دعم حملة بايدن كذلك بعض أثرياء الحزب الجمهوري الذين يرون أن ترامب لا يمثل الحزب. وينضم إلى المليارديرات الداعمين للحملة مجموعة من المنظمات المدنية والجمعيات المهنية من محامين وأساتذة جامعات الذين يرون أن ترامب لا يحترم الدستور الأميركي والحريات العامة.

ويذكر أن المليارديرمايك بلومبيرغ أعلن يوم الأحد، أنه سينفق 100 مليون دولار على الأقل لدعم حملة المرشّح الديمقراطي جو بايدن في فلوريدا التي تعتبر إحدى الولايات الحاسمة في الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة، بحسب ما نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن أوساط بلومبيرغ. ولدى بلومبيرغ وكالة تحمل اسمه، كما لدى المليارديرجيف بيزوس الذي يملك صحيفة واشنطن بوست، عداءات مع ترامب الذي منح واحدة من أكبر العقود الحكومية لشركة مايكروسوفت بدلاً عن شركة أمازون.

خصومات ترامب العديدة تفقده الدعم المالي والإعلامي قبل الانتخابات

وكان الملياردير بلومبيرغ الذي ترشح في الانتخابات الأولية لاختيار مرشح الحزب الديمقراطي لمعركة الرئاسة قد أعلن أنه سيعمل على هزيمة ترامب في هذه الانتخابات. وحسب وكالة فرانس برس، قال كيفن شيكي مستشار بلومبيرغ للصحيفة إنّ «التصويت يبدأ في 24 سبتمبر/أيلول في فلوريدا، لذا فإنّ الحاجة إلى ضخّ رأس مال حقيقي في تلك الولاية بسرعة هو حاجة ملحّة». وأضاف «مايك يعتقد أنّ الاستثمار في فلوريدا سيُتيح استخدام موارد الحملة وبقيّة الموارد الديمقراطيّة، في ولايات أخرى، ولا سيّما في ولاية بنسلفانيا».

وفاز ترامب في فلوريدا قبل أربع سنوات، وهو يُعوّل على مشاركة قويّة للناخبين المحافظين في هذه الولاية التي يمتلك فيها مقرّاً غالباً ما يقصده لقضاء الوقت فيه. ويتقدّم بايدن في فلوريدا لكن بفارق ضئيل (48,2%) عن منافسه الجمهوري ترامب (47%)، وفقاً لأحدث متوسّط استطلاعات موقع «ريل كلير بوليتيكس». ومنذ بداية عام 2019 كانت حملة ترامب قد أنفقت نحو 800 مليون دولار، وهو مبلغ أكثر من ضعفي إنفاق حملة منافسه بايدن.

لكنّ بايدن فاجأ كثيرين عندما تجاوز ترامب في جمع التبرعات في أغسطس/آب الماضي بحيث وصل ما جمعه إلى 365 مليون دولار، محطّمًا الأرقام القياسيّة للأشهر السابقة. وكان بلومبيرغ هذا العام أحد المرشّحين للانتخابات التمهيديّة لاختيار مرشّح الحزب الديمقراطي للبيت الأبيض.

وحتى الآن استعدى ترامب معظم وسائل الإعلام الأميركية، إما عبر الإساءة المباشرة أو عبر إهانة صحافييها في مؤتمرات البيت الأبيض اليومية. وبالتالي ربما سيجد صعوبة في كسب أنصار داخل وسائل الإعلام الأميركية، عدا قناة فوكس المعروفة بدعمها للتيار اليميني.

المرشح الديمقراطي جو بايدن وعائلته أمام الكنيسة الكاثوليكية في ويلمنغتون (Getty)

سوغا يواجه أزمات الاقتصاد الياباني

لندن ـ **العربي الجديد**

يواجه يوشيهيدي سوغا، الذي بات شبه المؤكد أنه سيصبح رئيساً للوزراء في اليابان خلفاً لشينزو آبي، بعد أن صوت أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في اليابان له، مجموعة من التحديات والأزمات الاقتصادية، على رأسها الانكماش الكبير للاقتصاد خلال العام الجاري بسبب تداعيات جائحة كورونا، ومعالجة الديون السيادية المرتفعة، والتعامل مع الاختلال في الإنفاق بالميزانية، إضافة إلى المحافظة على الأسواق التصديرية للشركات اليابانية.

ولكن يبدو أن سوغا غير مهتم في الوقت الراهن بأزمة الديون والعجز في الميزانية بقدر اهتمامه بالنمو وتنشيط الاقتصاد. وذكر سوغا يوم الأحد، أن أولوياته تتمثل في النمو ودعم النشاط الاقتصادي بإصدار سندات دين بلا حدود حتى يتمكن الاقتصاد من التعافي والخروج من جائحة كورونا.

وقال سوغا إنه سيسير على نهج رئيس الوزراء السابق آبي المتمثل في سياسة نقدية بالغة التيسير ويواصل الإنفاق الحكومي والإصلاحات ويعتمد نهجاً دبلوماسياً يرتكز على التحالف الأمني بين الولايات المتحدة واليابان.

يذكر أن اليابان تنتهج منذ سنوات سياسة الفائدة المصرفية السالبة، أي تحت الصفر، إذ عانت منذ بداية العقد الجاري من الركود الاقتصادي، ولم تخرج منه إلا في عام 2018.

طوكيو تعتمد على التصدير، وشركاتها تواجه منافسة الصين

وحصل سوغا على دعم التيارات الرئيسية داخل الحزب الحاكم التي اعتبرت ترشيحه رمزاً للاستقرار ولاستمرارية سياسة آبي.

وأكد سوغا أن إنعاش الاقتصاد سيشكل أولوية مطلقة، وسيعمل على الحد من انتشار فيروس كورونا الجديد، الأمر الضروري لتنظيم دورة الألعاب الأولمبية في اليابان التي أرجئت إلى العام المقبل.

ولم يعرف ما إذا كان سوغا سيدعو إلى انتخابات تشريعية مبكرة لتعزيز موقعه وتجنب اعتباره رئيساً مؤقتاً للحكومة، وهو ما قد يحد من صلاحياته. وبقي على ولاية آبي نحو عام من الآن.

وتراجع الاقتصاد الياباني أكثر بقليل من المتوقع بين إبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران، وفق ما أظهرت بيانات رسمية صدرت في طوكيو الأسبوع الماضي ونشرتها رويترز.

واليابان التي تُعدّ ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم تعتمد في نموها على التصدير، وتواجه شركاتها منافسة حادة من الشركات الصينية التي تصنع الوحدات المنتجة بسعر رخيص، وباتت تتمدد في أسواق آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

وتراجع النمو الاقتصادي في البلاد بنسبة بلغت 7,9% في الربع الثاني من العام، مقارنة بالربع الأول، وهي نسبة أعلى من 7,8% التي وردت في البيانات الأولية.

ويتمتع يوشيهيدي سوغا بشعبية لدى الرأي العام، لكنه يثير استياء بعض أعضاء الحزب الذين لا ينسون أنه غادر الحزب في تسعينيات القرن الماضي، وانتقد علناً أداء آبي. ورفض شينزو آبي (65 عاماً) الذي حطم رقماً قياسياً في مدة شغله منصب رئيس الوزراء (أكثر من ثمانية أعوام في ولايتين) أن يعبّر عن موقف من أي من المرشحين الثلاثة. وكان آبي قد أعلن فجأة في نهاية أغسطس/ آب استقالته قبل عام واحد من انتهاء ولايته، لأسباب صحية.

رئيس الوزراء الياباني الجديد يوشيهيدي سوغا في مؤتمر صحافي بطوكيو (Getty)

رؤية

الرفاهية للإسرائيليين والجوع للعرب

مصطفى عبد السلام

بتطبيع العلاقات بين الإمارات والبحرين مع دولة الاحتلال، اليوم الثلاثاء، بالعاصمة الأميركية واشنطن تكون المنطقة قد دخلت مرحلة تطبيع اقتصادي غير مسبوقة، باتت فيها إسرائيل تكسب اقتصادياً ومالياً وتجارياً واستثمارياً وسياحياً، وقبلها سياسياً، على طول الخط، وبالتالي بات لديها قدرة أكبر على تلبية احتياجات المواطن من مأكل ومشرب وغذاء، ومسكن ورفاهية، ومعها تلبية احتياجات الشركات الإسرائيلية الساعية إلى الاندماج في اقتصاديات دول المنطقة، والباحثة عن فرص استثمار وصفقات ضخمة بمليارات الدولارات في الدول الخليجية بعد التطبيع، والباحثة أيضاً عن موطئ قدم لها في الأسواق العربية المتعطشة لكل أنواع السلع والخدمات والتي قاطعتها منذ العام 1948.

وفي المقابل بات على العرب دفع مليارات الدولارات لإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعاني حالياً من حالة ركود شديدة بسبب تفشي وباء كورونا، وتغطية عجز خزانة دولة الاحتلال الخاوية، وتمويل صفقات السلاح لصالح جيش الاحتلال، وإقامة عقارات ومبان ومدارس وجامعات ومصانع وطرق وشبكات كهرباء ومياه وصرف صحي وبنية تحتية لليهود المتطرفين في المستوطنات، وكذا تمويل مشروعات استثمارية أخرى تقام على هضبة الجولان المحتلة.

وباتت المقاطعة العربية لإسرائيل التي اتسعت رقعتها عالمياً في السنوات الأخيرة في مهب الريح في ظل سباق خليجي وعربي محموم على التطبيع مع دولة احتلال ما زالت تغتصب الأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان وأم الرشراش في مصر.

وفي ظل حالة التطبيع غير المسبوقة مع كيان مغتصب بات المطلوب من المواطن العربي أن يعمل ويكد ويدفع المزيد من الضرائب والرسوم، ويتحمل التضخم وغلاء الأسعار ويوفر من قوت أولاده لكي يشبع المواطن الإسرائيلي ويعيش في رفاهية ورغد من العيش ويحصل على خدماته الصحية والتعليمية كاملة من دون نقصان.

حتى فاتورة الفساد المالي لرئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو وأسرته بات المطلوب من حكام دول المنطقة الآن سدادها من قوت المواطن العربي الغلبان ودخله المحدود وجيبه المخروم أصلا، وعبر زيادة تلك الحكومات أسعار السلع والخدمات مثل المياه والكهرباء والبنزين والسولار والغاز ورسوم الخدمات الحكومية وحتى رغيف الخبز.

كل المؤشرات الحالية تؤكد أن الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعاني من مشاكل حادة وزيادة في النفقات العامة هو المستفيد الأول من سباق التطبيع الخليجي الأخير، فيوم الأحد قال نتنياهو، إنّ اتفاقيتي السلام (التي سيوقعهما في واشنطن اليوم)، مع الإمارات والبحرين، ستضخان مليارات الدولارات في اقتصاد إسرائيل. هذا التصريح لا يختلف كثيرا عن التصريح الشهير الذي أطلقه نتنياهو في فبراير 2018 عقب إبرام اتفاق بين مصر وإسرائيل على صفقة غاز ضخمة قال فيه إن الاتفاق التاريخي على تصدير الغاز المنهوب إلى مصر، سيدرّ مليارات الدولارات على خزينة الدولة لإنفاقها على التعليم والصحة، ويحقق الربح والرفاه لمواطني إسرائيل. ولمْ لا، فصفقة استيراد مصر الغاز الطبيعي، رغم امتلاكها فائضاً ضخماً منه، تبلغ قيمتها 20 مليار دولار ولمدة 10 سنوات، وهو ما يضمن تدفق مليارى دولار من جيوب المصريين سنويا إلى خزانة دولة الاحتلال، كما يعني جمع ما يعادل 36 مليار جنيه، من دافعي الضرائب في مصر سنويا لسداد صفقة استيراد غاز توجه حصيلتها لصالح جيب المواطن الإسرائيلي ومشروعاته وسلاحه وصواريخه الموجهة لأهالينا في غزة ودمشق وغيرها من العواصم العربية.

يحدث هذا النزيف لثروات مصر ومواطنيها لصالح الخزانة الإسرائيلية رغم حالة التقشف الشديدة التي تعيشها الأسرة المصرية ومعاناتها من زيادة قياسية في أسعار السلع والخدمات، وخفض قياسي للدعم الحكومي المقدم لسلع رئيسية مثل الوقود والغاز، وتراجع في معدلات الدخول مع إصابة قطاعات وأنشطة رئيسية مثل السياحة بالشلل بسبب تفشي كورونا.

يتكرر المشهد في الأردن حيث يتم جمع 10 مليارات دولار من أموال دافعي الضرائب لصالح الخزانة الإسرائيلية، وتخفض الحكومة قيمة الدعم لسلع مهمة مثل الوقود وتجري زيادات مستمرة في الأسعار لسداد قيمة صفقة الغاز المستورد من دولة الاحتلال، وبالتالي توفر حكومة المملكة الرواتب للعاملين في جيش الاحتلال وجهاز الدولة الإداري، وتمويل مشروعات إقامة مستشفيات ومدارس ودور رعاية صحية على الأراضي المحتلة.

وفي البحرين تراهن دولة الاحتلال على الاستفادة القصوى منها وإتاحة الفرصة للشركات والمصارف الإسرائيلية للتوسع في السوق البحريني، والاستفادة من خطة المنامة تحويل البلاد إلى مركز مصرفي عالمي، كما تراهن على زيادة صادرات الشركات الإسرائيلية للبحرين خاصة التقنيات العسكرية.

توقيع اتفاق التطبيع اليوم سيضمن تدفق مليارات الدولارات من أموال الإماراتيين إلى دولة الاحتلال، سواء عبر المساعدات والمنح المجانية والقروض منخفضة العائد كما يحدث مع حلفاء أبوظبي في العالم، أو عبر البنوك الإماراتية التي سارعت لإبرام اتفاقات وشراكات مع نظيرتها الإسرائيلية لتمويل مشروعات مشتركة أو تقديم خدمات استثمارية أو قروض أو فتح فروع في تل أبيب، أو عبر تدفق السياح الإماراتيين الأثرياء إلى دولة الاحتلال، وبالتالي توفير سيولة مستمرة للاقتصاد الإسرائيلي وخزانته تساعده في توفير التمويل اللازم لشراء الأسلحة وتوفير احتياجات المواطن من سلع رئيسية ووقود وأدوية ومشروعات سكنية وغيرها، وكذا سداد مستحقات الديون لدولة الاحتلال.

كما تستفد إسرائيل من الإمارات عبر توفير موانئ دبي السلع والمواد الخام للسوق الإسرائيلية، وتوظيف الموانئ الإماراتية في تسويق البضائع الإسرائيلية إلى جميع أرجاء العالم بما فيها دول المنطقة، أو عبر استيراد الإمارات صفقات السلاح الإسرائيلية، أو عبر زيادة حجم التبادل التجاري ليصل إلى عدة مليارات من الدولارات في العام حسب تقديرات رئيس قطاع الأعمال في إسرائيل، أو 500 مليون دولار، في المرحلة الأولى، حسب تقديرات وزير التعاون الإقليمي. وفي حال انضمام دول خليجية أخرى لقطار التطبيع فإن امكانيات وقدرة الاقتصاد الإسرائيلي ستتعاظم مع تدفق الثورات الخليجية عليها خاصة القادمة من السعودية التي تملك صندوق سيادي تبلغ أمواله المستثمرة نحو 500 مليار دولار.